مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

صياغة استراتيجية في مواجهة الدولة الإسلامية

استراتيجية الألوية التسعة

موقع إسرائيل الجغرافي
الاستراتيجي في ظلّ عدم الاستقرار الإقليمي

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثانية

العدد ((١٠٤))

الأحد: ٤ / ١ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- داعش ولعبة التوازنات الإقليمية | ٣

مقالات استراتيجية

- صياغة استراتيجية في مواجهة الدولة الإسلامية -الجزء الثالث- | ٤
- استراتيجية الألوية التسعة | ٩
- ماذا وراء الانسحاب الأمريكي من العراق ؟ | ١٢
- الخطوات المقبلة للسياسة الخارجية الأمريكية في العراق وسوريا | ١٥
- موقع إسرائيل الجغرافي الاستراتيجي في ظل عدم الاستقرار الإقليمي | ١٧

متابعات إعلامية | ٢٠

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين ال طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٠٤]

داعش ولعبة التوازنات الإقليمية

ضَرْب النفوذ الإيراني، وإنهاء دور النظام السوري، وحماية مصالح إسرائيل، والسيطرة على التحركات الشعبية لشعوب الشرق الأوسط، تبدو مفاتيح فهم الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة تنظيم داعش.

تستخلص هذه الحقائق من قراءة العدد الجديد من إصدار مركزنا (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، الذي ضم خمس مقالات: المقالة الأولى تمثل الجزء الثالث من مقالة (**صياغة استراتيجية في مواجهة الدولة الإسلامية**)، المنشورة من قبل (**مركز دراسات الحرب**)، للكاتبة (**جيسيكا لويس**)، التي ركزت على أنه بالرغم من تماسك الاستراتيجية السياسية والعسكرية لتنظيم داعش، إلا أنه يمتلك نقاط ضعف حقيقية تهدد استمرار زخمه وقدرته القتالية يمكن استغلالها للقضاء عليه وإنهاء وجوده. المقالة الثانية هي (**استراتيجية الألوية التسعة**)، ونشرتها صحيفة (**الواشنطن بوست**)، بقلم الكاتبتين (**ميسي ريان، وايرين كانينغهام**)، وهو يركز على استراتيجية واشنطن الجديدة لهزيمة داعش وتحرير الموصل من خلال تشكيل تسعة ألوية عسكرية عراقية ذات قدرة قتالية فتاكة، تدعمها ثلاثة ألوية من البيشمركة الكردية، لتبدأ معركة تحرير الموصل في الربع الأول من عام ٢٠١٥، لكن ذلك لن يخلو من تحديات حقيقية تواجه الحكومة العراقية. وفي المقالة الثالثة (**ماذا وراء الانسحاب الأمريكي من العراق**)، لكاتبها السفير الأمريكي السابق (**جيمس جيفري**)، ونشرها (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، يصر الكاتب على أنه حتى لو بقيت قوات قتالية في العراق بعد عام ٢٠١١، فإن ذلك لم يكن ليمنع داعش من السيطرة على ثلث الأرض العراقية؛ لوجود انقسام طائفي عميق داخل العراق، لم تكن له حلول واضحة. أما المقالة الرابعة، فجاءت تحت عنوان (**الخطوات المقبلة للسياسة الخارجية الأمريكية في العراق وسوريا**)، تحدثت فيها الكاتبة (**كمبرلي كاغان**)، رئيسة (**معهد دراسات الحرب**) في واشنطن، عن اعتقادها بتلازم الملفين السوري والعراقي في مواجهة الإرهاب، وأنه من ضيق النظر الاستراتيجي الأمريكي الفصل بين الملفين؛ لأن ذلك سيصبّ في مصلحة النفوذ الإيراني الذي يجب تقليصه في الشرق الأوسط. أخيرا تأتي المقالة الخامسة (**موقع إسرائيل الجغرافي الاستراتيجي في ظلّ عدم الاستقرار الإقليمي**)، والمنشورة في (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ليبين فيها السفيران الإسرائيليان (**إيتمار رابينوفيتش، ومايكل أورين**)، حقيقة أن الأحداث الجارية في الشرق الأوسط اليوم تصب في مصلحة إسرائيل؛ إذ ستقوي علاقاتها ببعض الدول كالسعودية وقطر، وأنه ليس من مصلحة إسرائيل التورط فيها مباشرة إلا في حالة إعلان تنظيم الدولة الإسلامية عن عداوته الصريحة لإسرائيل، أو قام حزب الله بمهاجمتها، أو امتلكت إيران أسلحة نووية يترتب عليها دخول المنطقة عموما في حقبة جديدة من الصراع .

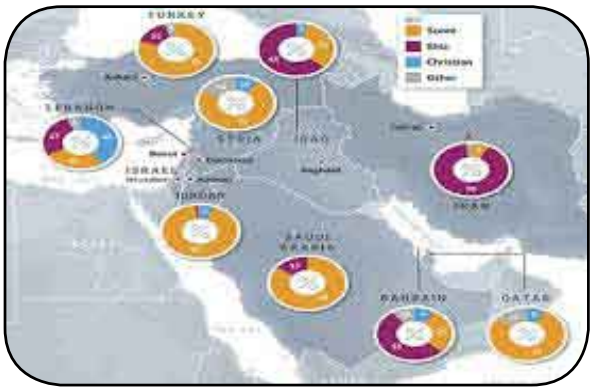

صياغة استراتيجية في مواجهة الدولة الإسلامية

- الجزء الثالث -

الباحثة: جيسيكا لويس
مركز دراسات الحرب
تموز/يوليو ٢٠١٤

ترجمة: م.م. حسين باسم عبد الأمير

كنا قد وصلنا في الجزء السابق إلى تحليل مركز الثقل لدى "داعش"، وأشرنا إلى أنه قد جرى توسيع نطاق دراسات مركز الثقل في سياق التخطيط والعقيدة العسكرية الأمريكية لتشمل **"القدرات الحرجة، المتطلبات الحرجة، ونقاط الضعف الحرجة"** كتعبيرات إضافية من القوة الاستراتيجية لتقييم العدو العسكري. **القدرات الحرجة** في جوهرها هي **وسائل العدو، المتطلبات الحرجة** هي **معوقاته**، أما **نقاط الضعف الحرجة** فهي **النواقص والعيوب الموجودة لديه**. إن عوامل التخطيط الكونكريتية في تماسكها هذه يجب أن تُترجم مباشرة على استراتيجية العدو، ومعها يمكن تحقيق الآثار المهمة على خط المعركة ومسارها.

١- القدرات حرجة

القدرات الحرجة هي وسائل أساسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تعد عامل تمكين حاسم في توظيف مركز الثقل، في حين أن مراكز ثقل "داعش"، والتي سيتم التحقق منها فيما يلي، يجب أولا أن تأخذ بنظر الاعتبار جرد الوسائل الأساسية التي تظهرها "داعش" ضمن استراتيجيتها حتى الآن، **حيث أظهرت "داعش" قدرات مهمة في مجالات تصميم الحملة العسكرية وتوليد القوة العسكرية وتصميم الحملة السياسية والحكم المحلي، وإن حرمان "داعش" من واحد أو أكثر من هذه القدرات الهامة (الحرجة) سوف يحطم التآزر بين القوة السياسية والعسكرية "لداعش".**

تصميم الحملة العسكرية

لقد تمكنت "داعش" من تصميم وتنفيذ الحملات العسكرية على المستويات الاستراتيجية والعملياتية، حيث أظهرت "داعش" القدرة على تخطيط وتعديل وتدعيم والشروع في حملات على شكل مراحل. "داعش" قادرة على تخصيص الجهود الرئيسة وتوزيع القوى البشرية والمعدات عبر الجبهات. تم بناء هذه القدرة الحرجة على عدد من الكفاءات الجماعية، بما في ذلك القيادة والسيطرة، والحرب، والمناورة. لقد تمكنت "داعش" من الاستفادة من هذه القدرة للاستيلاء العسكري على المناطق الحضرية في العراق وسوريا، وإجراء هجمات عبر جبهات متعددة بالتتابع، وتحديد موعد المعركة عبر عدة جبهات في آن واحد. وقد تمكنت "داعش" من التغلب أيضا على الإخفاقات التكتيكية مع هذه المرونة التشغيلية والاستراتيجية، وأبرزها فقدان المناطق الحضرية، مثل محافظات إدلب وحلب في سوريا، في كانون الثاني/ ٢٠١٤. **لقد صمم تنظيم "داعش"**

النجاحات العسكرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى، بما في ذلك إعلان الخلافة.

تكوين القوة العسكرية

تمكنت "داعش" من تنمية قواتها القتالية، حيث تمكنت من زيادة تجنيد العناصر عبر كسر السجون وتدفق المقاتلين الأجانب، وعلى نحو متزايد من خلال التوظيف المحلي. واستنادا إلى التقارير الأخيرة من الموصل، فإن الشباب المحليين - وبحسب ما ورد - انضموا "لداعش"، وقد قيل إن "داعش" تقوم بتشكيل قوة الشرطة في الموصل، والتي تشكلت بسبب قدرة "داعش" على دفع الرواتب، في ظل غياب الحكومة العراقية. ومع الشعور بالنصر العسكري، تمكنت "داعش" من الحفاظ على شهرتها وتنمية اقتدارها المالي، وكلاهما يترجم إلى زيادة أساسية للتجنيد.

تصميم حملة سياسية

إن "داعش" أيضا قادرة على ترجمة الانتصارات العسكرية إلى نجاح سياسي من خلال حملة إعلامية عدائية واستباقية، حيث أصدرت سلسلة مجلات واسعة تنشر باللغة الإنجليزية، تقوم بوصف الحياة لما بعد الحرب داخل الخلافة الإسلامية. وقد تمكنت "داعش" من تصوير نفسها بأنها بطل السنّة في العراق طوال حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة السابقة. هذه الحملة السياسية هي استراتيجية بدلا من أن تكون نفعية. **وقد جاء توقيت إعلان الخلافة الإسلامية بالتزامن مع حملة عسكرية تم توقيتها بعناية، وهو ما يدل على انسجام التصاميم السياسية والعسكرية.**

السيطرة على المراكز الحضرية الكبيرة

لقد تمكنت "داعش" من السيطرة على المراكز الحضرية في محافظات الرقة وحلب في سوريا. الأساليب التي استخدمتها "داعش" لإقامة وإدامة هذه السيطرة اشتملت على إنشاء قوة الشرطة الدينية المحلية، وقانون الشريعة والمدارس الدينية، ومشاريع إعادة الإعمار، وتوزيع الأغذية. وقد بدأت "داعش" أيضا في إدارة البعض من هذه الوظائف في العراق، وكان آخرها إنشاء قوة شرطة في الموصل. إن أساليبها قسرية إلى حد كبير، غير إنها نفذت مؤخرا أيضا استراتيجية السيطرة على مراحل بالنسبة للمناطق الحضرية، والتي تنطوي على تشريد سكان المناطق الحضرية من أجل فرض سيطرتها عن طريق اختيار سكانها على نحو فعال. إن رقابة "داعش" الاجتماعية داخل المراكز الحضرية التي تحتضن الآن الخلافة الإسلامية عززت من هجرة المقاتلين، والمهنيين، والأسر، لتستقر ومن ثم تقوم بتجنيدهم. إن تجنيد السكان المهاجرين يقلل من متطلبات "داعش" في السيطرة على السكان الأصليين. وتستند سيطرة "داعش" على المراكز الحضرية أيضا على مقدرتها في الحفاظ على سريان الأنظمة الحضرية، التي تعزز الحصول على مجموعة واسعة من المهارات الفنية من خلال الهجرة أو الإكراه.

٢- المتطلبات الحرجة

إن المتطلبات الحرجة تصف الظروف والموارد والوسائل الواجب توافرها للعدو. فلكي تنجح "داعش" في حملتها العسكرية في العراق، يتوجب عليها النجاح العسكري المستمر وتكوين التحالفات ودعم الخدمات القتالية والسلطة الدينية. **وإن حرمان "داعش" من أحد هذه المتطلبات الحرجة يعرقل قدرتها في المضي قدما في استراتيجيتها السياسية والعسكرية الحالية ويعيقها.**

إمكانية النصر

يتوقف بقاء "داعش" على استمرار النجاح العسكري، وذلك من خلال ربط إعلان الخلافة الإسلامية بالانتصارات العسكرية. وتعد السيطرة على الأرض مطلبا ضروريا لإقامة السلطة السياسية والدينية، وهذا ما كشفته "داعش" من اعتمادها على ظروف النجاح العسكري المستمر. وتعتقد "داعش" بوجوب الاستمرار في تحقيق الانتصارات العسكرية؛ من أجل التمتع بالشرعية.

التحالفات

إن "داعش" تقاتل في العراق إلى جانب الحلفاء المحليين، المتمثلين بالمتمردين السنة والبعثيين. وقد أقامت "داعش" هذه التحالفات؛ من أجل التغلب على قوى الأمن الداخلي في العراق وإنشاء منطقة خالية من أمن الدولة. ومن أجل توطيد السيطرة؛ يتحتم على "داعش" استمرار التعاون مع هذه المجموعات. ومن غير الواضح ما إذا كان القوميون السنة والميليشيات القبلية في العراق سوف يتسامحون مع "داعش" على المدى الطويل، أو أن "داعش" سوف لن تسعى إلى انتزاع السيطرة بمفردها في أعقاب التقدم العسكري. نظرا للتعبئة التاريخية من العشائر السنية العراقية (الصحوة) ضد تنظيم القاعدة في العراق، فإن الأهداف الإيديولوجية والقومية لبعض الجماعات قد تتداخل مع الرقابة الاجتماعية "لداعش" على المدى الطويل، وأن "داعش" تقوم بإجراءات احترازية ضد مثل هذه النتائج، من خلال حملة اغتيال وقائية لاستهداف أفراد الصحوة والقادة المؤثرين الذين قد يشجعوا المقاومة.

دعم الخدمة القتالية

تنتقل "داعش" من العمل العسكري إلى السيطرة السياسية ضمن حيزها المادي. طوال هذه المرحلة الانتقالية، فإن "داعش" تعتمد على المؤسسات العسكرية للحفاظ على جهدها العسكري الهجومي والدفاعي. تتطلب هذه المؤسسات دعما قتاليا، كالاستخبارات، والهندسة، فضلا عن دعم الخدمة القتالية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والإمداد، والموارد البشرية، والمالية. فمن الممكن فحص المهام التكتيكية والعملياتية "لداعش" ومعرفة ما إذا ستكون قادرة على أداء الوظائف العسكرية والحكومية، والتنمية، والتوعية الخاصة بها، وفهم ما تحتاجه من وظائف الدعم من أجل مواصلة مختلف جهودها.

السلطة الدينية

يتحتم على "داعش" إقامة سلطة دينية؛ من أجل الحفاظ على جوهر طابع الخلافة الإسلامية. **إن الأيديولوجية ليست مركز ثقل "داعش"، ولا تمثل القدرة الحرجة لها؛ لأن "داعش" يمكنها المضي قدما**

في استراتيجيتها الكبرى بالاعتماد على عناصرها العملية حتى عندما يشوب حججها الدينية النقص أو عدم القبول، حيث إن "داعش" لديها وسيلة لبسط سيطرتها المادية على التضاريس وفرض الرقابة الاجتماعية القسرية بغضّ النظر عما إذا كانت تعد ذلك تصرفا مبررا من الناحية الدينية.

الحقيقة، إن "داعش" بدون دين، هي مجرد نظام آخر. إنها تحتاج السلطة الدينية لفرض شروط الدولة، وهو ما يعني بناء وصيانة الدولة، ففي الرقة، تمنح قوة الشرطة الدينية "لداعش" تفويض يدعم السيطرة الاجتماعية. كما تحتاج "داعش" السلطة الدينية؛ من أجل التقاط عناصر الحركة الجهادية العالمية، وهو شرط حاسم للخلافة الإسلامية، وذلك عبر الاتصال بالأمة بمفهومها الأوسع في أعقاب "فتنة"، بين "داعش"، "جبهة النصرة"، و"أيمن الظواهري أمير القاعدة". **إن "داعش" لا يمكنها إضفاء الشرعية على الدولة الدينية التي تريد فرضها على الأمة دون المطالبة بالسلطة الدينية. فبهذه الطريقة، يلعب الدين دورا عمليا في تسهيل فن الحكم بالنسبة لها.**

"إن حرمان "داعش" من أحد هذه المتطلبات الحرجة يعرقل قدرتها في المضي قدما في استراتيجيتها السياسية والعسكرية الحالية ويعيقها"

٣- نقاط الضعف الحرجة

نقاط الضعف الحرجة تصف المتطلبات الهامة للعدو والتي يعاني من نقصها أو انكشافها، أو العوامل الخارجية التي تضعف بطبيعتها العدو. إن نقاط الضعف الحرجة لدى "داعش" تكمن في كونها ما تزال قوة ناشئة. نطاق عملياتها، وعدم تجانس قياداتها، وعمق مؤسساتها تولد أيضا نقاط الضعف. وتؤكد "داعش" أن نقاط الضعف هذه من شأنها أن تصيب أهدافها المستقبلية ما لم تتمكن من الارتفاع إلى مستوى الصدى العالمي الذي تسعى إلى إنشاءه. **إن استغلال هذه الثغرات الأمنية الحرجة تعرقل قدرة "داعش" في المضي قدما في تحقيق الاستراتيجية السياسية والعسكرية الحالية التي تعتمدها.**

النطاق

إن "داعش" عرضة للإفراط في التوسع، وهذا ناجم من متطلب هام وحرج لدعم حملة عسكرية ممتدة عبر عدة جبهات، ومع ذلك، فإن "داعش" أيضا ضعيفة فيما يتعلق بتحشيداتها الخاصة، إذ لديها قوات برية تمتد من الحدود الإيرانية في شمال ديالى إلى الرطبة ومحافظة حمص الشرقية في سوريا. الحيز المادي "لداعش" واسع النطاق، وهذا ما يجعلها غير قادرة على الحفاظ على خطوط اتصالاتها الداخلية قوية. وعلاوة على ذلك، فكلما يتم إطلاق هجمات المكافحة ضدها سوف تتحمل نقاط الضعف الجغرافية لبعض المواقع العسكرية، حيث يتحتم إعادة توزيع القوات وتعزيز الاتصالات. وبدورها قد تقوم باتخاذ خطوات لاستمالة جماعات جديدة من أجل تسريع توليد قوتها وتقليل هذا الضعف. إن قدرة "داعش" على التموّل والتوسع السريعين يمكناها معا من تخفيف هذه الحالة.

انشقاقات القيادة

لقد تمكنت "داعش" من إعادة تشكيل عدة أجيال من القيادات التي تم بناؤها بشكل قوي وبأعداد

كبيرة داخل السجون. إن إعادة تجميع القادة والمقاتلين من العهد السابق يخلق مضاعفا آخر لقوة "داعش"، ويولد لها أيضا نقطة ضعف حرجة. إن "داعش" لديها مؤسسات عسكرية قوية ويمكنها أن تقوم بحملات عسكرية متزامنة عبر جبهات متعددة، **لكنها - أي داعش - غير متجانسة أيضا**، حيث يتخللها التفاوت الشديد فيما بين طبقة تبادل الخبرات، وخلال هذه الحملة الكبيرة، فإنها عرضة لانقسامات القيادة نتيجة لذلك.

تدهور التحالفات او الحلفاء

قد يكون من المرجح أن يأتي الوقت الذي يرغب فيه القوميون السنة العراقيون مواجهة "داعش" عسكريا. إن أيديولوجية "داعش" وحشية، والناس عموما لا يحبونها. احتمال قيام السنة بهجوم مضاد ضد "داعش" ما زال قائما؛ لذا فإن "داعش" معرضة للإعاقة والتعطيل في حديقتها الخلفية. إن السكان في محافظة دير الزور في سوريا يستسلمون "لداعش"؛ لأنهم يجدونها متفوقة عسكريا هناك. وحتى تحالفات "داعش" في العراق عرضة للتدهور، وقد يبرز هذا التدهور مع سيطرتها على مناطق جديدة.

تنافس الأصوات الدينية

ويتحتم على "داعش" أيضا التنافس ضمن كوكبة من الفاعلين السلفيين؛ من أجل إضفاء الشرعية على الخلافة الإسلامية على المستوى الديني. مؤخرا تم رفض خلافة "داعش" من قبل أبي محمد المقدسي، المرشد الديني السابق لأمير تنظيم القاعدة في العراق أبي مصعب الزرقاوي، وهذا أحد مصادر الضعف الديني "لداعش". وآخرون ممن رفضوا الخلافة، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتحدثوا ضد خلافة "داعش" ودعوا علماء المسلمين لتقديم رسالة متماسكة. إن نشوء صراع طويل بين جبهة النصرة وداعش في سوريا أحدث فتنة، ومن ثم نقطة ضعف "لداعش" والمجتمع الجهادي العالمي بأسره.

تنافس الجيوش الإقليمية

إن أداء قوات الأمن النظامية في العراق وسوريا ضد "داعش" دعا إلى التساؤل فيما إذا كانت جيوش الدول الأخرى في الشرق الأوسط قادرة على الدفاع عن سيادة أراضيها، وعلى الأرجح سيتم اختبار القدرات الدفاعية لكل من الأردن ولبنان في مواجهة هجمات "داعش". بالإضافة إلى ذلك، لقد أعربت "داعش" بأن نهاية اللعبة ستجري داخل المملكة العربية السعودية وضم المناطق المقدسة، لكن من المهم الأخذ بنظر الاعتبار إمكانية أن تواجه "داعش" قوة عسكرية متفوقة توجه إليها ضربة استباقية، فوجود جيوش إقليمية هائلة، كالتي تملكها إيران وتركيا وحتى دول مجلس التعاون الخليجي، يبرز الضعف الاستراتيجي "لداعش" في السعي لتحقيق استراتيجيتها الكبرى التي تقوم على الغزو العسكري.

"ان استغلال هذه الثغرات الأمنية الحرجة تعرقل قدرة "داعش" في المضي قدما في تحقيق الاستراتيجية السياسية والعسكرية الحالية التي تعتمدها"

تابعونا في الجزء القادم والأخير من هذه الدراسة؛ من أجل تحديد ما هو مركز ثقل "داعش"، وما هي النصائح التي خلصت إليها الدراسة.

رابط المقال: http://q9r.me/n4pn

استراتيجية الألوية التسعة

الكاتبتان: ميسي ريان، وايرين كانينغهام
الواشنطن بوست
٢٧ / تشرين الثاني / ٢٠١٤
ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار

ترى الكاتبتان أن صعوبة إعادة بناء الجيوش الأجنبية، دفع الجيش الأمريكي لتغيير استراتيجيته ضد الدولة الإسلامية، واختار تدريب عدد قليل من الجنود العراقيين بدلا من محاولة النهوض بكامل الجيش من جديد. القوات العراقية، التي بنيت بشقّ الأنفس، ودفع ثمنها من قبل الولايات المتحدة خلال حرب العراق الأخيرة، بلغ عددها حوالي (٤٠٠٠٠٠) جندي، ومع هجوم المتشددين الإسلاميين على شمال العراق في حزيران، انكمش عدد القوات إلى النصف، إذ استنزفتها سنوات من الفساد، والتغيب والاضمحلال.

عندما أنهى تنظيم الدولة استيلائه على مدينة الموصل، كانت أربعة فرق من الجيش العراقي وأخرى من الشرطة الاتحادية قد اختفت، وتقلصت القوة القتالية الأصلية لأقل من (٨٥٠٠٠) جندي، وفقا لتقديرات الخبراء.

فيما سارعت إدارة أوباما لمواجهة (داعش)، قرر القادة عدم محاولة إصلاح الانقسامات أو إدخال عناصر جديدة للوحدات الضعيفة، بدلا من ذلك، المؤمل هو بناء تسعة ألوية من الجيش جديدة - حوالي (٤٥٠٠٠) جندي من المشاة - جنبا إلى جنب مع المقاتلين الأكراد والشيعة، يمكنهم تحطيم قبضة الدولة الإسلامية على ثلث البلاد.

وقال مسؤول أمريكي بارز، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته: "إن الفكرة هي في المقام الأول، إنشاء نوع مصغر من الجيش العراقي يكون أكثر فتكا"

المسؤولون الأمريكيون يرون أن تدريب عدد قليل من الوحدات ذات الكفاءة العالية، ربما يمكّن قوات الأمن العراقية من تحقيق تقدم كبير ضد الدولة الإسلامية، ليُستكمل بعدها النصر من قبل "الحرس الوطني"، الجديد الذي يتوقع أن يستقطب مجموعات مسلحة أخرى في جميع أنحاء العراق لتعمل تحت سيطرة حكومة إقليمية.

وتشير الكاتبتان إلى ما قاله حاكم الزاملي، رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي :"قبل أزمة الموصل، كنا نعيش في الخيال"، وأضاف: "كنا نظن أن الجيش يمكنه الدفاع عن البلاد. وثقنا بهم، ولكن ما حدث كشف لنا الحقيقة ".

ويبدو أن خطة إدارة أوباما لإصلاح بعض الإخفاقات العسكرية - الأكثر خطورة - في العراق، من غير

العدد [١٠٤]

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/١/٤

المرجح أن تتغير مع رحيل وزير الدفاع تشاك هيغل. داخل وزارة الدفاع الأمريكية، كان هيغل معروفا بأنه أقرب إلى برامج الإصلاح والمبادرات المتعلقة بالميزانية من أي حملة عسكرية ضد داعش.

ووفقا للكاتبتين، فالمسؤولون الأمريكيون يلقون باللوم في تراجع نوعية القوات العراقية بعد الانسحاب العسكري الأميركي في عام ٢٠١١ على نوري المالكي، فقد عيّن القادة على أساس الولاء الطائفي؛ ولذلك تناقصت القدرات العسكرية وتقوضت الروح المعنوية.

وتحت قيادته الفاسدة، ظهر الجنود الوهميون (الفضائيون) للاستفادة من رواتبهم، وهو النظام الذي أدى إلى نقص في وحدات عسكرية وصعوبة في تقييم تلك القوات.

وفقا لمايكل نايتس، الذي وضع تحليلا مفصلا عن الوحدات العسكرية العراقية، فإن ألوية الجيش التي من المفترض أن تضم حوالي (٤٠٠٠) رجل، يتواجد فيها بانتظام أقل من نصف هذا العدد.

وقال مسؤول كبير بوزارة الدفاع الأمريكية، لم يكشف هويته: " هناك اختلاف ضخم بين الجيش العراقي على الورق وما موجود في الواقع".

وقد شجعت إدارة أوباما الإصلاحات الأولية التي قام بها رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي استبدل أكثر من (٢٠) قائدا عسكريا كبيرا، وألغى أيضا مكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي وضعه سلفه لتشديد قبضته على الجيش. وتتساءل الكاتبتان، إلى أي مدى يستطيع العبادي الإبقاء على حكومة الوحدة الوطنية الهشة سليمة، والقيام بهذه الإصلاحات؟.

حتى عند إكمال ألوية الجيش التسعة تدريبهم - والتي مدتها شهران - هذه القوات المختصة تمثل نسبة متواضعة من الجيش العراقي الكبير، والذي يقدر أن يضم فقط (٣٦) لواءً نشطا بعد الهزيمة في الموصل. وتعتزم الولايات المتحدة أيضا تدريب ثلاثة ألوية من قوات البيشمركة الكردية.

"سواء (خطة التدريب) كافية أم لا، قد يكون ما هو ممكن في الوقت الراهن"، بحسب نايتس.

وقال الجنرال المتقاعد جيم دوبيك، الذي ترأس تدريب الولايات المتحدة للقوات العراقية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، إن القوات العراقية تحتاج إن تسيطر تدريجيا على أراضي المتشددين، كما فعلت القوات الأمريكية خلال زيادة عدد القوات في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، ولكن دون دعم قوة أمريكية برية كبيرة.

القوات المطلوبة لاستعادة السيطرة على الموصل ستكون أصغر، ويأمل المسؤولون أن يقع الهجوم لاستعادة المدينة في الربع الأول من عام ٢٠١٥. الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة، قال: ستكون الحاجة إلى ما يقرب (٨٠٠٠٠) جندي، لمحاولة الهجوم على الموصل.

ويدعم المسؤولون الأمريكيون الخطة العراقية لإعادة هيكلة الجيش على المدى الطويل ، وتحويل تلك القوة التي كان من المفترض أن تشكل (١٤-١٥) فرقة عسكرية ،إلى سبعة أو ثمانية فرق، واحدة مدرعة، واثنتان آليتان، وخمسة مشاة خفيفة، هذا بالإضافة إلى القوات الخاصة العراقية، الذين تحملوا العبء الأكبر من القتال هذا العام.

وقال الزاملي إن لجنته تستعد لدراسة مشروع القانون

اللازم لإنشاء الحرس الوطني. وأظهرت نسخة أولى من مشروع القانون تم تسريبها إلى وسائل الإعلام العراقية، أن البرنامج يسعى لتجنيد ضباط سابقين من حقبة صدام العسكرية.

وتعود (ميسي ريان) و (ايرين كانينغهام) إلى المبادرة التي أطلقت في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عندما ساعدت القوات الأمريكية في تنظيم رجال القبائل السنية غرب العراق، ومن ثم في جميع أنحاء البلاد، لمحاربة تنظيم القاعدة. ولكن الخطة لم تستمر بسبب فشل توفير الوظائف التي وعد بها الكثير من المقاتلين القبليين، مما أجّج مشاعر الاستياء ضد بغداد. كما تم استهداف رجال القبائل الذين تتعاونوا مع بغداد من قبل المسلحين، لكن هذه المرة، يقول مسؤولون أمريكيون،أن العبادي يعمل لإظهار الدعم للسنة، إذ تم تصميم مفهوم الحرس الوطني لتفادي الأخطاء الماضية، وينقل عن مسؤول كبير آخر - طلب إخفاء هويته - أن الحكومة العراقية دمجت "بضعة مئات" من رجال القبائل في القوات العراقية كـ"حلّ وسط" قبل إنشاء الحرس الوطني.

كما أعرب الشيخ نعيم القعود - وهو زعيم قبلي من الأنبار - عن دعم مؤقت للبرنامج، مشددا على ضرورة توفر ضمانات. ويأمل مسؤولون أمريكيون، أن البرنامج سيحتوي في نهاية المطاف قوات البيشمركة الكردية، وعلى الأقل بعض الميليشيات الشيعية، والهدف من وراء ذلك فيه طموح؛ نظرا لرفض قادة الميليشيات الكردية والشيعية التنازل عن السلطة لصالح الحكومة المركزية، وكذلك عقبة الحصول أولا على موافقة البرلمان العراقي المنقسم.

وأكد فؤاد حسين، وهو مسؤول كبير في حكومة إقليم كردستان، أن القيادات الكردية العراقية منفتحة على موضوع دمج القوات الكردية في الحرس الوطني، ولكن يشكّكون في أن الخطة يمكن أن تترسخ في خضمّ الأزمة الحالية، وقال: "الفكرة ليست سيئة، ولكن كيف تنفّذ؟".

وقد لعبت الميليشيات دورا محوريا في بعض انتصارات العراق القليلة. رجال الميليشيات - الذين يُقدر المحللون عددهم بعشرات الآلاف - يظهر أن لديهم تنسيقا مع قوات الأمن العراقية، لكنهم ليسوا تحت قيادة الحكومة.

وقال المسؤول الأول: "نحن نراقب عن كثب، وأرسلنا إشارات قوية للعبادي بأنّه ليس من مصلحة العراق أن تستمر الميليشيات بمهاجمة المدنيين السنة"، وأضاف: "إنّه فهم ذلك".

أبدت جماعات الحقوق قلقا متزايدا من تقارير عن عمليات الخطف والهجمات الطائفية من قبل رجال الميليشيات، بما في ذلك مجزرة شهر آب الماضي في مسجد سني. ألقت (هيومن رايتس ووتش) باللوم على القوات العراقية والميليشيات الشيعية. وقالت سارة مارجون، مديرة مكتب واشنطن للجماعة: "ما لم يتم كبح جماح هذه الميليشيات، فمن المرجّح أن ينظر إلى الولايات المتحدة بوصفها داعم للانقسام الطائفي المتزايد في العراق"

وقال أحمد علي، المحلل في معهد دراسات الحرب في واشنطن: العبادي والولايات المتحدة على حد سواء بحاجة إلى الميليشيات لتعويض القصور في الجيش العراقي، ولكن مسؤولين عراقيين يقولون أن رئيس الوزراء الجديد قلق حول المدة التي سيتم الانتصار فيها على تنظيم الدولة الإسلامية.

رابط المقال: http://q9r.me/jpki

العدد [١٠٤]

ماذا وراء الانسحاب الأمريكي من العراق ؟

جيمس جيفري
ترجمة : معهد واشنطن
٢ / تشرين الثاني / ٢٠١٤
تلخيص : م.م.ميثاق مناحي

ما يدور اليوم في الشارع العراقي من أسئلة حول بقاء جزء من القوات الأمريكية في العراق, هل كان كفيلا بمنع داعش من أن يجتاح عددا من محافظات العراق؟، وهل كان الجيش العراقي أكثر وأكفأ تدريبا، أم إن المشكلة أكبر من ذلك؟. هذا ما أفصح عنه جيفري في هذا المقال بقوله: إن مثل تلك الإشاعات هي مجرد هراء وليس بإمكان القوات الأمريكية أن تحدث تأثيراً يؤدي إلى نتائج مختلفة في السياسة العراقية؛ لأن الانقسامات الطائفية العراقية، التي استغلتها (داعش)، عميقة جدا، ولم تكن قابلة لعلاج دائم.

يرى جيفري - وهو زميل مميز في زمالة فيليب سولوندز في معهد واشنطن. كان قد شغل منصب سفير الولايات المتحدة السابق في العراق (٢٠١٠-٢٠١٢)، وفي تركيا (٢٠٠٨-٢٠١٠) - أن غالباً ما يُلقى اللوم في النجاح الباهر الذي حققه تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش") - الذي كان يُدعى سابقاً تنظيم القاعدة في العراق - في أوائل عام ٢٠١٤، على فشل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تأمين وجود للقوات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠١١. وكسفير سابق للولايات المتحدة في العراق في الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٢، كنت أعتقد أن بقاء القوات في العراق كان أمراً بالغ الأهمية، ومع ذلك، فإن أسباب فشل الولايات المتحدة تتعدى إدارة الرئيس أوباما.

وتعود القصة إلى عام ٢٠٠٨، عندما أجرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن مفاوضات مع العراق حول "اتفاقية وضع القوات" تُمنح بموجبها القوات الأمريكية في البلاد حصانات قانونية، وهو شرط لا بد منه لتمركز القوات الأمريكية في أي مكان، ولكن مع تحفظ واحد يقوم على سحب تلك القوات بحلول نهاية عام ٢٠١١.

وبحلول عام ٢٠١٠، اعتقد العديد من القياديين الأمريكيين والعراقيين أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام ٢٠١١، كان أمراً محبذاً على المستويين الأمني (تدريب القوات العراقية والسيطرة على المجال الجوي ومكافحة الإرهاب) والسياسي (استمرار مشاركة الولايات المتحدة وتوفير الطمأنينة لدول الجوار). وفي ذلك الوقت، بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تخطط لوجود عسكري مستمر، إلا أن الجمود الذي استمر ثمانية أشهر حول تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات العراقية في آذار/٢٠١٠، أدى إلى تأجيل الموافقة النهائية في واشنطن.

في كانون الثاني/٢٠١١، عندما تشكلت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، قرر الرئيس أوباما، بموافقة من مستشاريه، إبقاء القوات في العراق. لكنه لم يكن مستعداً بعد لإخبار رئيس الوزراء المالكي أو الشعب

الأمريكي بذلك. أولاً، كان على واشنطن أن تحدد حجم القوة التي ستبقى في العراق. وقد استمر ذلك الوضع مع بذل الجيش الأمريكي جهوداً للحصول على قوة أكبر، وسعي البيت الأبيض إلى إبقاء وجود محدود يصل إلى (١٠) آلاف جندي أو أقل من ذلك، نظراً إلى التكاليف وإلى الموقف السابق للرئيس الأمريكي المتمثل بـ "عملية الانسحاب الكامل". وفي حزيران، اتّخذ الرئيس القرار بشأن حجم القوات (٥٠٠٠ جندي في النهاية) وحصل على موافقة السيد المالكي على إجراء محادثات جديدة حول "اتفاقية وضع القوات".

وقد كانت إدارة أوباما على استعداد لـ "نقل" بنود "اتفاقية وضع القوات" التي وُقعت في عام ٢٠٠٨، إلى الاتفاقية الجديدة، طالما صدّق البرلمان العراقي على الاتفاقية الأخيرة، كما فعل مع الاتفاقية الأولية.

وفي هذا السياق، راجَع قادة الأحزاب العراقية مراراً بنود "اتفاقية وضع القوات"، لكن بحلول تشرين الأول/٢٠١١، وصلوا إلى طريق مسدود. فقد وافقوا جميعهم على وجود القوات الأمريكية، باستثناء كتلة "التيار الصدري" برئاسة مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي المناهض للولايات المتحدة، الذي شغلت قائمته نحو (٤٠) من أصل (٣٢٥) مقعداً في البرلمان العراقي. لكن في ما يتعلق بالحصانات، كانت الأحزاب الكردية، التي شغلت حوالي (٦٠) مقعداً، هي الوحيدة التي قدمت لها الدعم. ولم يقُم المالكي، الذي كانت تشغل قائمته حوالي (١٢٠) مقعداً، ولا رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، زعيم قائمة "العراقية" العربية - السنية إلى حد كبير - التي كان لها أكثر من (٨٠) مقعداً، باتخاذ قرار نهائي بتقديم دعم مماثل. وحيث بدأ الوقت ينفذ، ونظراً إلى السياسة الأمريكية طويلة الأمد التي تقوم على المبدأ القائل بأن القوات المتمركزة في الخارج يجب أن تحظى بحصانة قانونية، انتهت المفاوضات واكتملت عملية انسحاب القوات.

وبناءً على النجاح الذي تم تحقيقه من خلال عقد "اتفاقية وضع القوات" في عام ٢٠٠٨، فالسؤال هو، ما الذي أدى إلى هذا الفشل؟ أولاً، لم تكن الحاجة إلى القوات الأمريكية بديهية في عام ٢٠١١. فقد بدا العراق مستقراً، إذ وصلت صادرات النفط إلى مليوني برميل يومياً بسعر حوالي (٩٠) دولارا للبرميل الواحد، وتحسّن الوضع الأمني كثيراً. ثانياً، انقلب التوجه السياسي ضد وجود القوات. فأتباع "الحركة الصدرية" المعادية بشدة للولايات المتحدة كانوا نشطين في البرلمان، وكان العرب السنّة أكثر تبايناً تجاه الولايات المتحدة، كما أن استطلاعات الرأي أشارت إلى أن أقل من (٢٠٪) من سكان العراق أرادوا بقاء القوات الأمريكية.

فهل كان يتوجب على الإدارة الأمريكية أن تستخدم المزيد من النفوذ، كما أكد الكثيرون؟ ومرة أخرى، تمثلت العقبة الرئيسية في الحصانات. فالواقع هو أن القوات الأجنبية، على أي أرض كانت، لا تحظى عموماً بشعبية وبالتالي فإن منحها الحصانة أمر معقّد. ففي نظام ديمقراطي دستوري تتطلب هذه الحصانة تنازل البرلمان عن قوانينه الخاصة. وبالتالي لن يكون اتفاق يوقعه السيد المالكي من دون موافقة البرلمان، كما اقترَح، كافياً. (إن الوضع القانوني للعدد الصغير من القوات الأمريكية "غير المقاتلة" التي تمت إعادة

نشرها في الوقت الحالي في العراق يشكّل استثناءً خاصاً بحالات الطوارئ لسياسة "اتفاقية وضع القوات" المعتادة).

ويرى البعض أنه كان بإمكان واشنطن جعل المساعدات الاقتصادية أو عمليات تسليم الأسلحة مشروطة بـ "اتفاقية وضع القوات". ولكن بحلول عام ٢٠١١، كانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات اقتصادية ضئيلة نسبياً إلى العراق، كما أن عمليات تسليم الأسلحة كانت ضرورية لأمن الولايات المتحدة والعراق. فهل كان عدد القوات الذي بلغ (٥٠٠٠) جندي محدوداً جداً لتحفيز العراقيين؟ لم يقدم لي أي عراقي هذه الحجة، فبشكل عام تلقى القوات الصغيرة قبولاً أكبر. هل كان لشخص غير السيد المالكي أن يكون أكثر دعماً، وهل كان الإيرانيون سيعارضون ذلك؟ بالطبع، ولكن سواء بدعم السيد المالكي والإيرانيين أو بدونهما واجهت الولايات المتحدة مقاومة شديدة من قبل البرلمانيين وعامة الناس.

هل كان بإمكان السيد أوباما إظهار المزيد من الحماس؟ هذا صحيح، إذ بدا أن الرئيس الأمريكي يشعر بأنه لا يستطيع إجبار الشعب العراقي على التوقيع على اتفاقية غير مرغوب بها، كما وأنه لم يتعاون مع رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي كما فعل الرئيس السابق بوش. إلا أن الرئيس أوباما تحدث مع السيد المالكي أو اجتمع به ثلاث مرات في عام ٢٠١١، وكان نائب الرئيس جو بايدن على اتصال مستمر برئيس الحكومة العراقية. لكن بالنسبة إلى السيد المالكي لم يكن الوفاق هو الأمر الأكثر أهمية في هذا الإطار، بل كان ذلك حساب النقاط الإيجابية والنقاط السلبية التي تؤثر على حظوظه السياسية بدم بارد. ومن ناحية أخرى، تعطّلت المفاوضات مراراً وتكراراً من قبل العاملين في البيت الأبيض، إذ أتت التصريحات العلنية لتعلن بشكل غير دقيق عن تخفيض عدد القوات ولتسيء تفسير القرارات العراقية.

يُذكر أن عملية سحب القوات سمحت للرئيس أوباما بأن يعلن بأنه "ينهي الحرب في العراق"، وهو أمر غريب نظراً إلى أن الانتصارات العسكرية لإدارة الرئيس السابق بوش والمفاوضات الناجحة حول "اتفاقية وضع القوات" في عام ٢٠٠٨، هي التي حددت الجدول الزمني لانسحاب القوات الأمريكية. وفي وقت لاحق، في خلال المناظرات الرئاسية في عام ٢٠١٢، أنكر الرئيس أوباما، ولسبب غير مفهوم أنه قام حتى بمحاولة إبقاء القوات في العراق.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كان بإمكان قوة متبقية أن تحول دون انتصارات "داعش"؟ لو كانت هناك قوات (أمريكية) في العراق، لكانت الولايات المتحدة (قادرة) على الحصول على معلومات استخباراتية أفضل عن "تنظيم القاعدة في العراق" ومن بعده تنظيم "الدولة الإسلامية"، ولكانت واشنطن تولي انتباهاً أكبر للأمر، ولكان الجيش العراقي أفضل تدريباً من دون شك. بيد، إن الحجج الشائعة حول هذا الموضوع التي تقول بأنه كان باستطاعة القوات الأمريكية أن تحدث تأثيراً يؤدي إلى نتائج مختلفة في السياسة العراقية ليس سوى هراء. فالانقسامات الطائفية العراقية، التي استغلتها "داعش"، عميقة ولم تكن قابلة لعلاج دائم من قبل القوات الأمريكية عندما كانت في أوجها، ناهيك عن (٥٠٠٠) مدرِّب يعملون في ظل القيود العراقية.

رابط المقال: http://q9r.me/xcf4

العدد [١٠٤]

الخطوات المقبلة للسياسة الخارجية الأمريكية في العراق وسوريا

حديث لرئيسة ومؤسسة معهد دراسات الحرب "كمبرلي كاغان"
أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي
معهد دراسات الحرب
٢٠١٤/١١/١٩

ترجمة وتلخيص: م.م. حيدر رضا محمد

استهلت رئيسة ومؤسسة معهد دراسات الحرب حديثها أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي بالقول: إن الاستراتيجية الأمريكية في العراق وسوريا تعاني من تواصل الأخطاء الفادحة. وتحدثت كمبرلي عن الأمر الصريح للرئيس الأمريكي أوباما في التركيز على تدمير "الدولة الإسلامية" وإبعادها عن المصالح الأمريكية. وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحات محدودة ضد "الدولة الإسلامية". إن المنهج المتبع حالياً، قد عزز موقف إيران وقواتها المسلحة وحلفائها في العراق، وسمحت لجبهة النصرة التابعة للقاعدة من توسيع سيطرتها ونفوذها في سوريا. وهناك احتمال كبير أن يستمر هذا إذا استمرت الولايات المتحدة بنفس الاستراتيجية الحالية.

وأشارت كمبرلي إلى ما قاله رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، الجنرال مارتن ديمبسي مؤخرا، إن المعركة مع "الدولة الإسلامية" قد بدأت، إلا أن الحملة لهزيمتها ستستغرق سنوات عدة. وقد أوصى ديمبسي بنشر قوات إضافية واستخدامها في القتال إلى جانب القوات العراقية لاستعادة السيطرة على الموصل، وتابعت كمبرلي قائلة: أنا اتفق مع تقييماته واعتقد بحاجة إلى وجود القوات الأمريكية لتطهير الموصل. إن التغيير الحالي يوفر فرصة حقيقية لتحقيق النتائج المرجوة من الجهد المبذول حالياً في العراق، كإمكانية تحقيق الاستقرار بالشكل الذي يتطابق - وإلى حد كبير - مع مصالح الأمن القومي الأمريكي. وتعد هذه مرحلة هامة، أن نتذكر عدم وجود حملة موازية في سوريا، حيث يستمر الوضع بالتدهور، وجبهة النصرة تحصل على الكثير من المكاسب، وتحتفظ الدولة الإسلامية بالأراضي، وما يزال بشار يقتل شعبه، والمعارضة المعتدلة لم تتلق أي دعم يذكر. الاستراتيجية الأمريكية في العراق تعتمد على مزيج من قوات الأمن العراقية - التي تختلف جوهريا عن تلك التي تركناها في عام ٢٠١١ - والحشد الشعبي - وهم مجموعة من المتطوعين ضد داعش وأغلبهم من المناطق الشيعية - والميليشيات الشيعية التي تسيطر عليها إيران، وبعض متطوعي العشائر السنية، وبعض من الحرس الثوري الإيراني بما فيهم قائد فيلق القدس قاسم سلميماني.

وربما من دون قصد، أن الاستراتيجية الأمريكية هي مكملة للأهداف الإيرانية. إن إيران تنتهج استراتيجية واحدة مشابه في سوريا، حيث أنها تخلق هيكلا أمنيا في العراق، فيه قادة الميليشيات المدعومة من قبلها، والمناهضة للولايات المتحدة، وتعمل جنبا إلى جنب وبشكل علني مع القوات العراقية، مع وجود درجة من الاعتماد المتبادل. ولا يمكن لهذه القوة أن تكون ممثلة لكل العراق، ولن تحصل على مقبولية أي أقلية تسكن العراق على المدى الطويل، وكذلك ستكون متناقضة مع المصالح الأمريكية المستقبلية. بينما يتجه الوضع نحو سيطرة النفوذ الإيراني، ونتيجة لهذا النهج، سوف يكون الوضع غير مستقر مع ترسيخ النفوذ

الإيراني على حساب أمريكا وحلفائها.

وتابعت كمبرلي قائلة: إن إدارة الرئيس أوباما ما تزال لم توضح أي استراتيجية في سوريا. يبدو أن جهود الولايات المتحدة في سوريا محصورة في عدد محدود من الغارات الجوية، وتقتصر على استهداف مواقع الدولة الإسلامية وجماعة الخرساني. وفي الحالات النادرة عندما يتم ضرب مواقع مقاتلي جبهة النصرة، يتحرك البيت الأبيض بسرعة لإنكار استهدافهم، ولم تتخذ الولايات المتحدة أي إجراءات لإضعاف نظام الأسد عسكرياً، ولذلك يواصل الأسد - بطائراته المقاتلة والهليكوبتر والبراميل المتفجرة وغيرها - أعماله الوحشية ضد شعبه، ومع ذلك فقد الأسد أراض لصالح الدولة الإسلامية، ويكافح من أجل الحفاظ على وجوده في شرق سوريا، وقد خسر أيضا أراض في درعا والقنيطرة إلى صالح جبهة النصرة، وقد عانت القوات التي تدعمها شكليا الولايات المتحدة خسائر كبيرة.

ومن المرجح أن تسيطر جبهة النصرة على مناطق كبيرة من جنوب دمشق وريف أدلب، وتحتفظ الدولة الإسلامية على جزء كبير من وادي نهر الفرات، ويواصل النظام السوري قتاله من أجل دمشق، وتبقى المعارضة المعتدلة مهمشة وغير قادرة على القتال.

وقد أساء الرئيس أوباما تحديد مهمتنا في العراق وسوريا، من خلال محاولة التعامل مع مشكلة واحدة بمعزل عن سياقها ومن التحديات الكثيرة التي تواجهها الولايات المتحدة، وقد شاهدنا ذلك من قبل. وكذلك أساءت إدارة الرئيس بوش المهمة في العراق قبل عام ٢٠٠٧، معتقدة أن عملية سياسية شاملة جنبا إلى جنب مع مساعدة قوات الأمن العراقية الوليدة من شأنها أن تحل المشكلة، ثم سقطت كلاّ من الإدارتين في فخ النظرة الضيقة على الوضع، وبقت إدارة الرئيس بوش تطلع على الأراضي التي تحولت إلى قيادة قوات الأمن العراقية، وتسلط الضوء على العمليات الأمنية العراقية التي كانت بالواقع عمليات تطهير طائفية، التي جعلت من المشكلة أكثر سوء. وتركز إدارة أوباما على إحراز تقدم في مناطق محدودة، ومكاسب تكتيكية تقدمها قوات الأمن الطائفية التي يهيمن عليها الإيرانيون.

ينبغي علينا أن نرفع من الوسائل والتكتيكات لمقاتلة الدولة الإسلامية، فنحن بحاجة إلى استراتيجية ليس فقط لإضعاف وهزيمة الدولة الإسلامية، ولكن أيضا للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، وتطوير قوات أمن عراقية شاملة بدلا من وحدات طائفية متداخلة مع الميليشيات وفيلق القدس، ودعوة القبائل السنية إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى للتوصل إلى اتفاق سياسي مع الحكومة الشيعية في بغداد بدلا من مساعدة الحكومة على سحقهم.

إننا بحاجة إلى استراتيجية في سوريا، فيجب أن لا نسلم السنّة في سوريا إلى الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة، وينبغي أن لا يترك الأسد في السلطة، وكذلك ينبغي طرد حزب الله اللبناني من سوريا، ويجب إيجاد معارضة معتدلة ودعمها، تتكون من السنّة والعلويين والأكراد، الذين يكون لهم القدرة في يوم ما من الأيام على تشكيل حكومة جديدة وشاملة ومقبولة من الشعب السوري.

واختتمت كمبرلي حديثها بالقول: إن أي استراتيجية تهدف إلى ما يوصف الحرب بالوكالة طائفية أو إقليمية، فمن شأنها أن تكون ملاذا آمنا للجماعات التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي والجماعات الإرهابية التابعة لإيران في سوريا، وسوف يقوّض الاستقرار في العراق إذا تحقق كذلك.

رابط المقال: http://q9r.me/0stj

العدد [١٠٤]

موقع إسرائيل الجغرافي الاستراتيجي في ظلّ عدم الاستقرار الإقليمي

إيتمار رابينوفيتش، ومايكل أورين
معهد واشنطن
٢/كانون الأول/ ٢٠١٤
عرض وتلخيص: م.م ميثاق مناحي

تمثّل إسرائيل واحة من الاستقرار النسبي في منطقة غير مستقرّة، وقد نجحت في تفادي الانغماس في خطر مماثل وهو الصراع في سوريا، إلا أنها ستكون مجبرة على دخول الصراع في حال أعلن أبو بكر البغدادي - زعيم تنظيم داعش - أن إسرائيل عدوه الجديد، أو إذا أمرت إيران "حزب الله" بالتقدم نحو إسرائيل ،أو إذا هددتها ببرنامجها النووي. إن استمرار إيران في برنامجها النووي ربما يؤدي إلى بروز شرق أوسط نووي، وإلى نشوب خطر على الصعيد العالمي؛ لأن السعودية وباقي دول الشرق الأوسط ستحذو حذوها، وهذا سيدفع إسرائيل للمضي بخيارات استراتيجية استباقية في إقامة تحالفات مع الدول السنية بما فيها دول الخليج، وقد تكون السعودية وقطر متعاونين مع إسرائيل بشكل خاص.

في ٢/ كانون الأول/ ٢٠١٤، قدّم معهد واشنطن جائزة رجل الدول الباحث لعام ٢٠١٤، إلى السفيرَين "إيتمار رابينوفيتش ومايكل أورين"؛ تكريماً لمساهمتهما في الدراسة الأكاديمية حول الشرق الأوسط، وممارسة العمل الدبلوماسي. أورين، كان مبعوث إسرائيل لدى الولايات المتحدة من عام ٢٠٠٩، حتّى عام ٢٠١٣. أمّا رابينوفيتش فهو باحث مشهور في العالم العربي، وكان سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، وكبير المفاوضين مع سوريا من عام ١٩٩٣، حتّى عام ١٩٩٦، وترأس جامعة تل أبيب في الفترة ما بين (١٩٩٩ - ٢٠٠٧)، وتابع أهدافه الأكاديمية في الجامعة نفسها، وجامعة نيويورك، ومعهد "بروكينغز"، ومعهد إسرائيل. وبعد تقديم الجائزة، انضمّ الدبلوماسيّان إلى روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي للمعهد، في مناقشة مرتجلة حول السياسات.

في اليوم الذي حلّ فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الحكومة، ركّز السفيران "إيتمار رابينوفيتش ومايكل أورين" تعليقاتهما على الموقع الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة التي تشهد عدم استقرار متزايد، وعلى علاقتها الثنائية الاستثنائية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الاضطراب السياسي الداخلي والمخاطر التي تهدّد كل حدودها، تمثّل إسرائيل واحة من الاستقرار النسبي في منطقة

غير مستقرّة. وقد أكّد أورين على أنّ المرحلة الراهنة ليست هي المرّة الأولى التي تواجه فيها إسرائيل أخطاراً متفاقمة وفرصاً استثنائية في آن واحد في تاريخها.

لقد نجحت إسرائيل في تفادي الانغماس في خطر مماثل، وهو الصراع في سوريا. وقال رابينوفيتش: إنه على الرغم من انتقاد رئيس الوزراء في الغالب، إلّا إنّي أدعمه في تعاطيه مع الحرب الأهلية في سوريا. وقد اتّفق السفيران على أنّه من مصلحة بلدهما، الامتناع عن التدخّل في الشؤون السورية. أمّا إذا أعلن أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أن إسرائيل عدوّه الجديد، عندها ستكون إسرائيل مجبرة على التصرّف. وكذلك، إذا أمرت إيران "حزب الله" - وكيلها في لبنان - بالتقدّم نحو إسرائيل، فإن الدولة اليهودية سترد.

ولا تهدّد إيران إسرائيل من خلال "حزب الله" فحسب، بل من خلال أبحاثها النووية المتواصلة أيضاً. وقد أعرب السفيران عن قلقهما حيال مجرى المفاوضات الجارية الآن بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي وألمانيا (مجموعة ٥ + ١). ووفقاً لأورين، فإنه من السذاجة الاعتقاد أنّ الرئيس الإيراني حسن روحاني هو معتدل، وأنّ إيران قادرة على إجراء تغيير جذري فيما يتعلّق بالإرهاب، وأنّ المجتمع الدولي قادر على درء الخطر الإيراني النووي. وقال: إنّه لا مجال للخطأ لدى إسرائيل، ولاسيّما في ضوء الإثبات الذي يشير إلى أنّ إيران قد كذبت بشكل منتظم فيما يخصّ برنامجها النووي خلال السنوات الثلاثين إلى الأربعين الماضية.

أمّا رابينوفيتش، فقد ركّز مخاوفه على الشرق الأوسط الأكبر. فوجود إسرائيل - المحمي بقدرة ضرب تدميرية ثانية وثالثة - هو مهدّد بشكل أقلّ، لكن إذا حقّقت إيران قدراتها النووية، ستحذو المملكة العربية السعودية وباقي دول الشرق الأوسط حذوها، مما سيؤدي إلى بروز شرق أوسط نووي، وإلى نشوب خطر على الصعيد العالمي.

إنّ أحد الخيارات الاستباقية لمضي إسرائيل قدماً قد يكون إنشاء تحالفات استراتيجية مع الدول السنّية بما فيها دول الخليج. وأعرب رابينوفيتش عن اعتقاده بأنّ السعوديين والقطريين - بشكل خاص - قد يكونون مستعدّين للتعاون مع إسرائيل. أمّا أورين فلديه وجهة نظر أكثر اتزاناً، فقد فسّر قائلاً: إنّه بالرغم من أنّ إسرائيل والخليج يختبران مرحلة استثنائية في علاقتهما، يبقى التعاون المفتوح صعب التحقيق، فنظراً للمخاطر المشتركة المتمثّلة بـ "الدولة الإسلامية" وإيران و "الإخوان المسلمين"، فقد خاضت إسرائيل ودول الخليج تعاوناً (كتوماً) مهمًّا، لكن تبقى ترجمة هذا التعاون بشراكة صريحة ودائمة قيد المراقبة. وقد وافق السفيران على أنّه من الأرجح أن يرتبط هذا التعاون الإضافي بتحرّك إيجابي في القضية الفلسطينية.

وقد شدّد أورين على أنّه على المدى القصير، ستكون المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية "قابلة للإدارة" فقط، وليست "قابلة للحلّ". وقد اتفق السفيران على أنّه؛ بهدف تعزيز الأمن والهويّة الإسرائيلية كدولة يهودية وديمقراطية، من مصلحة إسرائيل العمل على تحسين حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء. ومع تراجع الوجود الإسرائيلي - ولاسيّما العسكري - في مناطق مثل رام الله ونابلس وجنين، يبدو التعاون المتزايد جليًّا في حقول معيّنة، مثل:الطاقة والمياه والتجارة. وقد اعترف رابينوفيتش أنّه بالرغم من أنّ إحلال السلام غير ممكن حاليًّا، يبقى متفائلاً بإمكانية تحقيقه على المدى الطويل بالطريقة نفسها التي تمّ فيها إنشاء الاتّحاد الأوروبي، بالرغم من جراح الحرب العالمية الثانية.

وقال أورين إنّ إحدى ركائز أمن إسرائيل، هي علاقتها مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أنّ غالبية الشعب الأمريكي يعرّف عن نفسه بأنّه موالٍ لإسرائيل - وبدرجات متفاوتة - يبدو أنّ إدارات البلاد المتعاقبة تتحرّك في اتّجاهات مختلفة. وفي حين قد تتّجه الحكومة الإسرائيلية إلى اليمين المحافظ - ولاسيّما في ضوء الانهيار الحكومي الأخير- تحوم الإدارة الأميركية باتّجاه يسار الوسط. وقد أدّى هذا الاختلاف الآيديولوجي إلى توتّر العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة على مستوى يتخطّى الخلافات الشخصية ما بين قادتي البلدَين. وعلى الرغم من ذلك، يشير رابينوفيتش إلى أنه بالإمكان تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال الصراحة والانفتاح والثقة، وعلى الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي تحديد القضايا المشتركة والعمل سوية على خلق إرث مشترك يرتكز على قواهما وقدراتهما الاستثنائية.

وفي حين أنّ العلاقة القوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي شذوذ تاريخي، إلّا أنّ التحدّيات التي تواجه الشرق الأوسط اليوم تعود إلى الحرب العالمية الأولى واتفاقية (سايكس بيكو)، التي تقاسمت بموجبها فرنسا وبريطانيا المنطقة من دون الاكتراث للحدود الثقافية والعرقية. ويقول أورين: إنّه مع انكشاف هذه الهيكلية، تتمثّل أولويّة إسرائيل بأخذ مسؤولية أمنها الخاص والمحافظة على هويّتها اليهودية والديمقراطية على عاتقها. وعلى الرغم من وجود "حماس" في غزة، و "حزب الله" في لبنان، وتنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق، إلّا أنّ إسرائيل تتمتّع بعلاقات سلمية مع مصر والأردن، وبشراكة قويّة مع الولايات المتحدة، كما لها علاقات مع الصين والهند، وتتمتّع باقتصاد قويّ، وإذا أظهر القادة الإسرائيليون فطنة سياسية قوية بعد الانتخابات المقبلة، تستطيع إسرائيل الاستفادة من الأوضاع الراهنة لتعزيز موقعها الجغرافي الاستراتيجي.

رابط المقال: http://q9r.me/q6p0

العدد [١٠٣]

داعش ... ابتكار صهيو أمريكي

وكالة نون الخبرية
بقلم : سرمد سالم
الأحد : ٢١ / كانون الأول / ٢٠١٤

إن العمليات العسكرية التي تقوم بها العصابات المتطرفة في أطراف العراق الغربية والشمالية، ما هي إلا مكيدة دُبّرت في دياجير الظلمات، وسقيفة أخرى صُوّت فيها بالإجماع على قرارٍ استُدرج لتطبيقه أصحاب النفوس الضعيفة من جُلّ العالم بموعد محدد وتفاصيل معروفة ومكررة وبحجج ابتكرها العملاء لتأجيج الوضع، وقد سبق ذلك إعداد الحواضن التي تحتضن هذه الزمر وتعدهم نفسياً وبدنياً وتزودهم بالكسوة والنسوة، تمهيدًا للواقعة المنشودة، ومن أجل أن تدور المعارك، (التي يُقال) عنها باسم (الإسلام)، وبين فئتين متصلتين اسمياً لكنهما مختلفتان فكرياً وعقائدياً، وهي كما ألفناها وعهدناها وقرأناها في كتب التأريخ عن الحروب السابقة، حجة واهية. فلطالما طافت الدول الكبرى في العالم حول مطامعها في أرض العراق، فمنذ الحرب العالمية الثانية، والتي بسطت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سيطرتها ونفوذها على العالم برمّته وعينها على الثروات الكبيرة في هذه الدولة من جهة وعلى شاخصٍ وضعته وبرعم دسّته بين الملأ لتدمير التعاليم الدينية والأخلاقية في هذه البلدان، بوصفها من أشدّ المناطق خطراً على قيام كيان صهيوني تزعم بوجوده في أرض فلسطين، وكذلك تمهيدًا للعمل بالمخطط الاستراتيجي الذي رُسمت خارطتهُ منذ أمد بعيد وظلت تخطط وتُتكتك وتهيئ القواعد من أجل ذلك، فعملت على تدبير كافة السُبل الممكنة لإنشاء عشّ دبابير من المرتزقة تحت شعار الإسلام، وتطبيق الشرائع الإسلامية، وهو طعم رمَتْه لتجمع المتشددين والتكفيريين حول العالم في هذه المنطقة وما حولها في مسعى لتصفية الحساب خارج الديار ودون خسائر تذكر بمساعدة من بعض الدول المجاورة للعراق، والتي حرصت على تأمين دخولهم مع معداتهم العسكرية وسخرت لهم الخدمات الإعلامية والدعائية وأبرمت الصفقات في غياهب البيداء مع الدخلاء والمتأقلمين والمتملقين ووقعت العقود بحضور الفئة المهمّشة (كما يُقال) وعدد كبير من المحبين والموالين وقبضت الأثمان البخسة، فوهبوا مساحات شاسعة من أرض العراق الطاهرة (وهب الأمير مالا يملك)، لتكون معسكرا للقتال والاقتتال على أن يتحقق الشرط الأوحد في هذه الصفقة، وهو أن يكون كلّ من يختلف معهم بالمبدأ والمعتقد من أصحاب هذه الأرض ...هم القتلى والأسرى والمشرّدين؛ من أجل بلوغ الهدف المنشود، بتأهيل الطريق للحليف والمموّل؛ لتنشأ الدولة المزعومة وتطبّق نظرياتها ومشروعها ومخططاتها البغيضة.

العدد [١٠٣]

مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي: الحرب التي تقودها أميركا ضد "داعش" عبثية ولا تخدم مصالحنا

الناشر : شبكة إعلام عراق القانون

عدّ مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، السبت، الحرب التي يشنها التحالف الدولي بقيادة الولايات

المتحدة الأميركية ضد تنظيم "داعش"، بأنها "عبثية"، وفيما لفت إلى أن تلك الحرب أجّجت الفوضى في العراق وسوريا، أكد أنه لا وجود لليهود في قاموس أعداء التنظيم حتى الآن.

وقال الباحث الإسرائيلي "رؤوفين باز"، في دراسة نشرها على موقع مركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، بحسب ما نقلت صحيفة "راي اليوم" الدولية، أن "محاربة تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي عبثية، ولا تخدم المصالح"، مشيرا إلى أن "هذه الحرب لا تنحدر إلى معالجة أسس الظاهرة التي تعم سوريا"، وأضاف، أن "هذه الفوضى العارمة أنتجت مصالح متناقضة بين القوات الفاعلة على الأرض، ومن الناحية الأخرى، خلقت تحالفات وتنسيقا بين جهات وفئات يجمعها العداء الواحدة للأخرى"، مؤكدا، أن "هذه الحرب أضافت فصلاً جديداً على الفوضى التي تعم سوريا والعراق، وفي القريب العاجل، ستصل ربما إلى لبنان".

وأشار باز إلى أن "العالم الغربي بات في حالة من الذعر حيال الأنباء عن نية المجاهدين الذي يحاربون في هذا التنظيم العودة إلى بلادهم في الدول الأوروبية، وأجهزة الأمن الغربية تتخوّف من قيام العائدين بتنفيذ عمليات إرهابية، وحتى القيام بذبح المواطنين بدون سبب"، لافتا إلى أن "اليهود واليهودية لا يتواجدان في قاموس أعداء داعش حتى اللحظة، ولكن هناك العديد من القرائن والدلائل التي توحي بأن دور إسرائيل قادم".

وشدد الباحث الإسرائيلي بالقول، إنه "يتحتم على الدول الغربية أن تأخذا بعين الاعتبار، أن تفجير رأس الأفعى، عن طريق الصواريخ والقنابل، ليس كافيا من أجل محاربة هذه الظاهرة بنجاح"، داعيا إسرائيل إلى "التعاون مع الأجهزة الأمنية الغربية بشكل وطيد ووثيق، استعداداً لمعالجة تهديد داعش الذي بات قاب

قوسين أو أدنى من الوصول إلى الأهداف الإسرائيلية واليهودية على حد سواء".

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

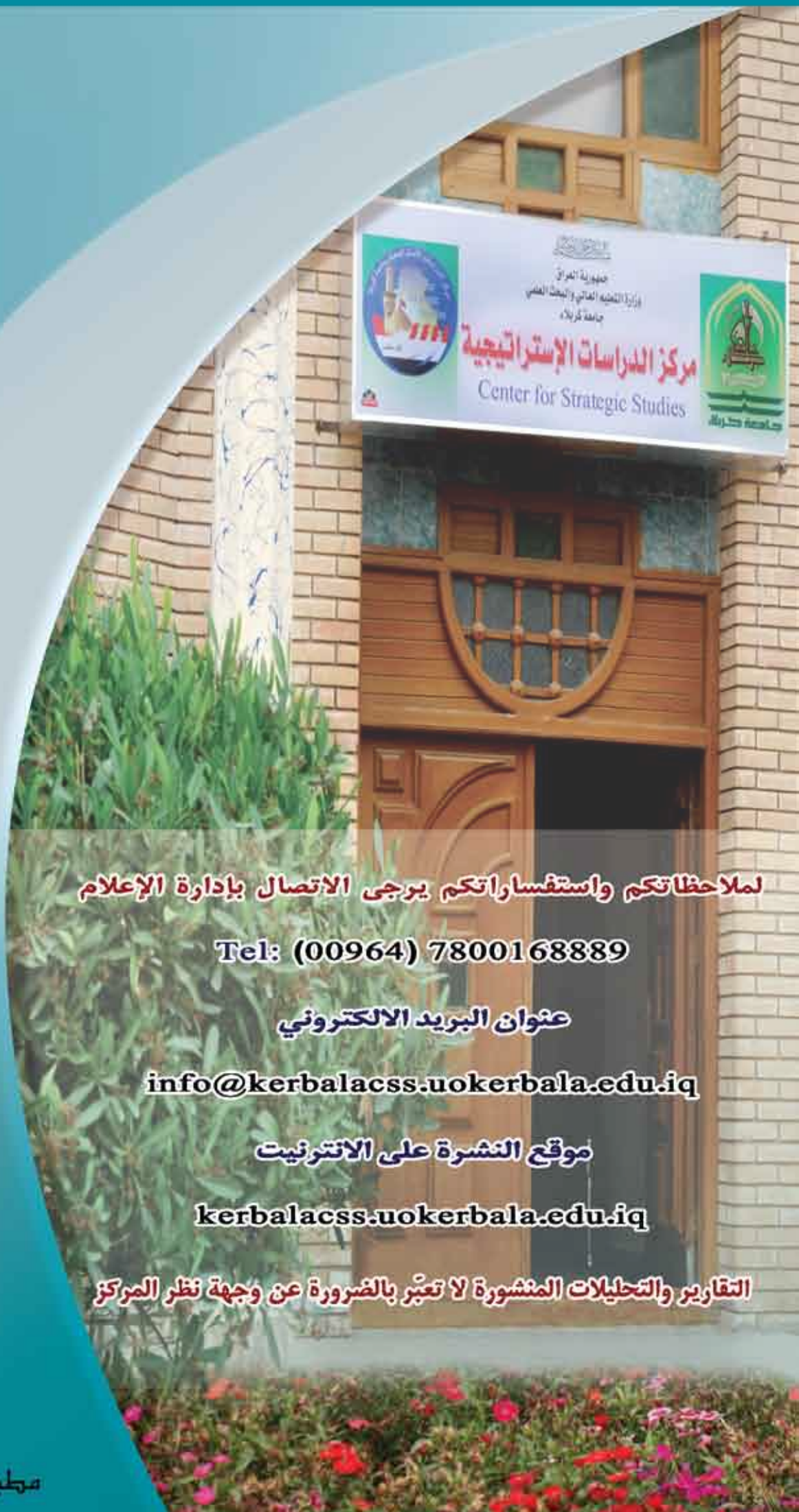

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء